الملاصقة والمجاورة ، واعتبرت القدس منطقة اجنبية بالنسبة لهذه المدن والقرى ، اقتضى في بادىء الامر الحصول على تصريح عسكري للداخل اليها او الخارج منها ، ثم الغي فيما بعد ، ثم اتبعت ذلك بسلسلة من الاجراءات التي تهدف الى تصفية الاقتصاد العربي واذابته تدريجيا في بوتقة الاقتصاد الاسرائيلي ، فأغلقت البنوك العربية القائمة ، وهي : العربي ، والقاهرة ــ عمان ، والعقاري، والاردن، والاهلي، وانترا ، وصادرت أموالها كما اغلقت لفترة معينة البنكين الغربيين الاخرين العثماني والبريطاني ، واستبدلت العملة الاردنية بالعملة الاسرائيلية ومنعت ادخال اي انتاج زراعي او صناعي او اية سلعة من القرى والمدن العربية المحيطة بالقدس ، والضفة الغربية ، الى اسواق القدس بينما اباحت في الوقت نفسه ادخال جميع أنواع البضائع والمنتجات الاسرائيلية اليها .

ولقد ادى هذا المنع ، الى حرمان سكان القدس العرب من استهلاك الانتاج العربي، حتى ولو كان هذا الانتاج من مزارعهم او مصانعهم الخاصة واضطرارهم الى شراء حاجياتهم الضرورية من السلع الاسرائيلية والانتاج الاسرائيلي ، وفتح باب التعامل الاجباري بين بعض التجار العرب وبين بعض التجار الاسرائيليين ، كما حرم المنتج العربي المجاور من أسواق كانت تستهدف قسما كبيرا من انتاجه . وأدى هذا الحرمان الى تقليص بعض هذا الانتاج وبالتالي تخفيض الايدي العاملة فيه واضافتها أما الى طائفة العاطلين عن العمل او التحاق بعضهم امام ضغط الحياة للعمل لدى السلطات المحتلة او احدى مؤسساتها او اماكن العمل فيها .

وشجع هذا المنع ، فريقا من المنتجين الزراعيين والصناعيين في الضفة الغربية لمراجعة السلطات المحتلة لتسهيل نقل انتاجهم او بعضه الى أسواق الضفة الشرقية من الاردن ، وكأنما جرى ذلك ضمن تخطيط اسرائيلي واسع يقصد به التفريج الجزئي عن هذا الانتاج مقابل تثبيت المنع عن القدس ومقابل تأكيد فصلها عن الضفة الغربية واكراه المواطنين من جهة والجانب الاردني من جهة اخرى على استساغة هذه الاجراءات وقبول الامر الواقع .

خامسا : **اجراء احصاء لسكان القدس بعد الاحتلال ومصادرة املاك الغائبين منهم :** وفي ١٩٦٧/٧/٢٥ أجرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي احصاء عاما لسكان القدس سجلت بموجبه اسماء جميع الموجودين فيها من مواطنين واجبرتهم خلال ثلاثة أشهر، على الحصول على بطاقات هوية اسرائيلية (وهذه الهويات لا تفرض على حامليها الجنسية الاسرائيلية) . واعتبرت جميع ابناء القدس الغائبين بحكم العمل او طلب العلم او الزيارة أو النازحين بسبب الحرب ، اعتبرتهم جميعا غائبين وحرمتهم من حق العودة لبلدهم .

وبعد اكتمال عمليتي ضم القدس واجراء الاحصاء السكاني فيها سارعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى تطبيق قانون أموال الغائبين على جميع الغائبين العرب عن القسم المحتل الجديد ، وفتحت مكاتب حكومية بالقدس وباشرت بتسجيل جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تخص اولئك الغائبين . وكنتيجة لهذه الاجراءات وضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أيديها على مساحات واسعة مما تبقى لعرب القدس من اراض وعلى قسم كبير مما تبقى من عقارات ،كما حجزت وما زالت تحجز ما يصل الى علمها من أموال منقولة وأسهم شركات تخص اولئك الغائبين ، وتحول الجميع الى املاك يهودية او واقعة تحت تصرف اسرائيل ، لتهويدها تدريجيا ، كما فعلت باملاك العرب الذين طردوا او كانوا غائبين في المناطق الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨ .